الأجانب أصحاب الديون الأمريكية المتصاعدة[1]

بينما تتخلص الصين من سندات الخزانة، فإن منطقة اليورو وكندا والمراكز المالية تُقبل بشهية هائلة

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

السؤال الذي يدور في ذهن الجميع هو إلى متى سيستمر المستثمرون الأجانب في دعم ديون الخزانة الأمريكية التي تضخمت الآن إلى ٣٤,٧٥ تريليون دولار وستثبت ٣٥ تريليون دولار خلال الأشهر القليلة المقبلة. جميع هذه الأوراق المالية يحتفظ بها أفراد، وجزء منها تحتفظ به كيانات أجنبية.

حتى الآن، كان الطلب على سندات الخزانة كبيراً من جميع الاتجاهات، كما هو موثق في العائد لمدة ١٠ سنوات الذي ينبغي أن يكون أعلى من ٥٪، بالنظر إلى حيث يكون التضخم (٣.٤٪ من مؤشر أسعار المستهلك الأساسي مع الكثير من عدم اليقين المحيط به)، وحيث تكون العوائد قصيرة الأجل (٥.٥٪). لكن العائد لمدة ١٠ سنوات هو ٤.٢٪ فقط.

الحيازات الأجنبية

استمر المستثمرون الأجانب في إضافة حيازاتهم لسندات الخزانة على مر السنين، ولكن الديون الأمريكية نمت بشكل أسرع بكثير، وبالتالي فإن حصة الديون التي تحتفظ بها الكيانات الأجنبية آخذة في الانخفاض لسنوات عديدة. في الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦، احتفظ المستثمرون الأجانب بأكثر من ٣٣٪ من الديون. انخفضت حصتهم الآن إلى ٢٢.٩٪.

بعبارة أخرى، أصبح تمويل الديون الأمريكية أقل اعتمادا بكثير على حاملي الأسهم الأجانب – وكما سنرى في لحظة، حتى أقل اعتمادا على الصين واليابان.

من حيث القيمة الدولارية، ارتفعت ديون الخزانة التي تحتفظ بها الكيانات الأجنبية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في مارس، وفي أبريل انخفضت إلى ٧.٩٢ تريليون دولار، وهو ما ارتفع بمقدار ٤٦٨ مليار دولار على أساس سنوي، أو بنسبة ٦.٣٪، وفقا لبيانات وزارة الخزانة يوم الثلاثاء.

[1] Wolf Richter, The Foreign Holders of the Ballooning US Debt: They're Buying, But Don't Keep Up, Jun 19, 2024, Link.

المراكز المالية الستة الأولى (لندن وبلجيكا ولوكسمبورغ وسويسرا وجزر كايمان وأيرلندا): ٢.٣ تريليون دولار، +٩.٢٪ على أساس سنوي، على الرغم من الانخفاض في أبريل عن أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس.

اليابان، الدائن الأمريكي رقم ١: ١.١٥ تريليون دولار (أخضر)، +٢.٢٪ من العام الماضي. على مدى السنوات ال ١٢ الماضية، ظلت حيازات اليابان في نفس النطاق بين تريليون دولار و ١.٣ تريليون دولار، لتصل إلى الحد الأدنى من النطاق في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨.

الصين وهونغ كونغ مجتمعتين: -١١.٩.٩٪ على أساس سنوي، إلى ٩٩٢ مليار دولار، بزيادة في أبريل من أدنى مستوى لها منذ سنوات عديدة.

الصين وهونغ كونغ مقابل منطقة اليورو

خفضت الصين وهونغ كونغ حيازاتهما مجتمعة من أكثر من ١.٤ تريليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ إلى ٩٩٢ مليار دولار الآن. خلال ذعر وهروب رأس المال في عام ٢٠١٦، انخفضت حيازات الصين من سندات الخزانة بشكل حاد أثناء محاولتها دعم الرنمينبي. زادت حيازاتها مرة أخرى، ولكن لم تعد أبدا إلى المستوى السابق، وانخفضت الحيازات منذ ذلك الحين.

تراكمت بلدان منطقة اليورو في سندات الخزانة الأمريكية بمعدل كبير، مما وسع حيازاتها من ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ إلى ١.٥٨ تريليون دولار الآن، وزيادة أكثر من تريليون دولار. على أساس سنوي، ارتفعت حيازات منطقة اليورو بمقدار ٢٠٢ مليار دولار، أو بنسبة ١٤.٦٪!

أكبر ستة مراكز مالية:

المملكة المتحدة (مدينة لندن) وبلجيكا ولوكسمبورغ وسويسرا وجزر كايمان وأيرلندا: +٩.٢٪ على أساس سنوي إلى ٢.٣١ تريليون دولار، وهو ثاني أعلى مستوى على الإطلاق، بعد مارس مباشرة، بعد أن تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠١١!

تتخصص هذه البلدان في التعامل مع الحيازات المالية للشركات والأفراد والحكومات العالمية. أيرلندا هي المفضلة للشركات الأمريكية لتخزين أرباحها. لذلك يتم الاحتفاظ ببعض حيازاتهم بالفعل للكيانات الأمريكية.

- المملكة المتحدة: ٧١٠ مليار دولار

- لوكسمبورغ: ٣٨٤ مليار دولار
- جزر كايمان: ٣١٩ مليار دولار
- أيرلندا: ٣٠٨ مليار دولار
- بلجيكا (موطن يوروكلير): ٣١٢ مليار دولار
- سويسرا: ٢٧٢ مليار دولار.

حيازات اليابان: +٢.٢٪ على أساس سنوي، إلى ١.١٥ تريليون دولار، مع انخفاض في أبريل. لقد ارتفعوا بشكل متعرج، بدءا من أواخر عام ٢٠٢٢، بعد انخفاضهم بشكل حاد.

كبار حاملي الخزينة الأجانب الآخرين:

حيازات كندا: ٣٣٨ مليار دولار، +٣٦.٩٪ على أساس سنوي، على الرغم من الانخفاض في أبريل! تضاعفت الحيازات بمقدار ٧ على مدى السنوات ال ١٢ الماضية! هل يحب الكنديون أوراق الخزانة الأمريكية كثيرا؟

حيازات تايوان: ٢٥٧ مليار دولار، +٥.٣٪ على أساس سنوي، أقل بقليل من الرقم القياسي المرتفع في مارس.

حيازات الهند: ٢٣٤ مليار دولار، −٢.٢٪ على أساس سنوي. تضاعفت الهند في ستة حيازاتها منذ عام ٢٠١١.

حيازات البرازيل: ٢٢٤ مليار دولار، −٢.٧٪ على أساس سنوي. في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، كان الاتجاه أعلى، بعد أن انخفض بنحو الثلث منذ الذروة في عام ٢٠١٨.

تعد **حيازات فرنسا** جزءا من الرسم البياني لمنطقة اليورو أعلاه، ولكنها واحدة من أكبر اللاعبين في منطقة اليورو، إلى جانب المراكز المالية في منطقة اليورو، وأكبر بكثير من ألمانيا. وارتفعت حيازاتها في أبريل ووصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٢٧٧ مليار دولار (مقارنة بألمانيا التي تمتلك ٧٨ مليار دولار فقط).